الأمم المتحدة

A/C.2/55/L.22

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 November 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٣ (أ) من جدول الأعمال
مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

نيجيريا*: مشروع قرار
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥١/١٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تسلم بالدور المتزايد الذي يقوم به مجتمع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي،

وإذ يثير جزعها عدم إمكانية استفادة البلدان النامية من المكاسب التكنولوجية،

وإذ تحيط علما بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[1]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/55/356.

011100 011100 00-72095 (A)
0072095

١ - **تكرر تأكيد** أن التصنيع هو عنصر أساسي في تعزيز التنمية المستدامة للبلدان النامية، وكذلك في إيجاد عمالة منتجة، والقضاء على الفقر، وتيسير التكامل الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

٢ - **تؤكد أهمية** التحول الصناعي المحلي في البلدان النامية باعتباره وسيلة لزيادة القيمة المضافة لحصائل صادراتها كيما تستفيد استفادة كاملة من عملية العولمة وتحرير التجارة؛

٣ - **تسلم** بالحاجة إلى تعزيز الدور الذي تؤديه الصناعة في مكافحة تهميش البلدان النامية؛

٤ - **تؤكد** أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية وإيجاد مناخ إيجابي للاستثمار ومباشرة الأعمال، على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، في تشجيع توسيع وتنويع وتحديث القدرات الإنتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٥ - **تؤكد مجددا** الحاجة إلى مبادرات يتجاوز مداها المبادرات المرتبطة بالتكيف الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من أجل دعم بقاء وتوسع القطاع الإنتاجي في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا؛

٦ - **تشدد على** أهمية وجود بيئة دولية ووطنية مواتية لتصنيع البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية من شأنها أن تؤدي، في إطار من سياسات التصنيع التي تستند إلى الشفافية والمسؤولية، إلى تعزيز أمور منها، تنمية المشاريع، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكيف التكنولوجي والابتكارات التكنولوجية، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، بغية تمكين البلدان النامية من تهيئة مناخ قادر على اجتذاب الاستثمارات بما يزيد ويستكمل الموارد المحلية اللازمة لتوسيع وتنويع وتحديث طاقتها الإنتاجية الصناعية، في إطار نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وغير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف وقائم على قواعد؛

٧ - **تسلم** بالصلة الوثيقة بين العولمة والترابط، وتكرر تأكيد الحاجة إلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية باعتباره وسيلة فعالة للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية؛

٨ - **تؤكد** إسهام الصناعة في التنمية الاجتماعية، وهو إسهام يتعين النظر إليه في السياق الأوسع للصلات بين الصناعة والزراعة والخدمات ذات الصلة، وفي ضوء الآثار

العرضية التي تعزز أداء القطاعات والرفاه الاجتماعي، وتلاحظ أن الصناعة تشكل، في إطار هذه الصلات المتبادلة في مجموعها، مصدرا خصبا لخلق فرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق التكامل الاجتماعي وهي عوامل لازمة للقضاء على الفقر؛

٩ - **تسلم** بمواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية أيضا لأغراض التنمية الصناعية في البلدان النامية، وتطلب إلى البلدان المانحة والبلدان المستفيدة مواصلة التعاون في جهودها من أجل زيادة كفاءة وفعالية موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

١٠ - **تشدد**، فيما يتصل بالبلدان النامية، على أهمية تمويل التنمية الصناعية، بما في ذلك الآليات والوسائل السوقية إلى جانب طرائق التمويل المبتكرة، مثل خطط التمويل المشترك والصناديق الاستئمانية، وتحويل القروض إلى أسهم، وعند الاقتضاء، تدابير تخفيف عبء الدين الأخرى والمساعدة الإنمائية الرسمية المصممة خصيصا لتعزيز القدرات الصناعية للبلدان النامية بأساليب تتضمن تيسير تدفقات رأس المال الخاص، وتطلب في هذا الصدد إلى الكيانات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن تقوم، في سياق شراكتها الاستراتيجية، بدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية، ولا سيما عن طريق أنشطة تشجيع الاستثمارات، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة قدرة صادراتها على المنافسة، وتشجيع الممارسات الرامية إلى تعزيز توافر فرص العمل في الصناعات ومختلف أشكال شراكات الأعمال، مثل مخططات المشاريع الصناعية المشتركة، والتعاون فيما بين المشاريع، وصناديق رؤوس أموال المجازفة المستخدمة في تمويل التنمية الصناعية؛

١١ - **تكرر** التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير دعم فعال من أجل التنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية، وتطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها التنسيقي المركزي في منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن، وترحب بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتعزيز تعاونها مع بقية منظومة الأمم المتحدة، سواء على صعيد المقر أو الميدان، وذلك بطرق تتضمن المشاركة على نحو نشط في نظام المنسقين المقيمين، بهدف تعزيز فعالية هذا الدعم وأهميته وآثاره الإنمائية؛

١٢ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي وهيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دعم جهود البلدان النامية الرامية

إلى تكثيف وتوسيع نطاق التعاون الصناعي القائم فيما بينها في مجالات من بينها التجارة في المنتجات المصنعة، والاستثمارات الصناعية، وشراكات الأعمال، والتكنولوجيا الصناعية والمبادلات العلمية؛

١٣ - **تطلب** إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة، الاضطلاع بتقييم متعمق لأفضل الممارسات في مجال السياسات والاستراتيجيات الصناعية وللدروس المستفادة في ميدان التنمية الصناعية، وتحليل ونشر هذه الممارسات وتلك الدروس، على أن تأخذ في الاعتبار آثار الأزمات المالية وأثر العولمة على الهيكل الصناعي للبلدان النامية، بحيث تدعم وتعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال توفير رؤى ثاقبة وأفكار عملية للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية وللتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛

١٤ - **تحث بقوة** الدوائر المانحة على توفير الدعم المالي الكافي لتمكين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من التنفيذ الكامل لمجموعة برامج التعاون التقني المتكاملة التي تتولاها ولتعزيز الأنشطة التي تضطلع بها بوصفها منتدى عالميا، وفق ما هو مبين في مذكرة الأمين العام[(١)]؛

١٥ - **ترحب** بالتحول الهيكلي وإعادة التنشيط المبشرين بالخير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبالنهج الجديد الذي تتبعه في توفير خدمات شاملة ومتكاملة لدولها الأعضاء وتعزيز تمثيلها الميداني، وتطلب إلى المنظمة أن تواصل إعطاء الأولوية لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا وبلدان المنطقة الأفريقية؛

١٦ - **ترحب أيضا** بتركيز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز القدرات الصناعية وكذلك على تنمية صناعية مستدامة وأكثر نظافة في سياق برنامجها الجديد لإعادة التوجيه، إلى جانب تعاونها مع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

١٧- **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.